النشرة الإخبارية

نشرة شهرية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية - السنة السادسة عشرة - العدد الخامس - مايو (إيار) 2007

الإفتتاحية

الدورة (31) للمجلس التنفيذي للمنظمة

يجد القارئ الكريم وفي هذه النشرة خبراً رئيسياً حول انعقاد واجتماعات الدورة (31) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي عقدت بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 15-2007/5/16 . وقد حفلت اجتماعات هذه الدورة بالعديد من الموضوعات الهامة التي تهم مسيرة التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي . حيث قدم معالي المدير العام للمنظمة تقريراً هاماً إلى هذه الدورة تناول خلاله عدداً من المواضيع المهمة مثل سير العمل في تنفيذ الأنشطة والبرامج ما بين الدورتين، والتقرير الفني للمنظمة للعام 2006، والتقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي للعام 2006، والبرنامج التنفيذي لمشروع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ، وأيضاً استمرار الآثار التنموية للمشروعات ذات التمويل المشترك .

هذا بجانب المذكرات المتعلقة بالتحضير لقيام الاتحاد الجمركي العربي ومتابعة قرارات دعم إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الجمهورية اللبنانية ومقترح إنشاء مجلس عربي للثروة السمكية ومشروع توعية مجتمع الصيادين ومستهلكي الأسماك من مخاطر الأمراض المشتركة بين الأسماك والإنسان في الوطن العربي ومشروع تأسيس بنك الخرائط الزراعية الرقمية للمنطقة العربية .

وقد خرجت الاجتماعات بقرارات وتوصيات هامة من شأنها أن تدعم مسيرة التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي والسير قدماً نحو تحقيق الأمن الغذائي لأمتنا العربية.

والله الموفق

حدث الشهر

الدورة (31) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
القاهرة – جمهورية مصر العربية 15-2007/5/16

استضافت مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال يومي 15-2007/5/16 ، اجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته رقم (31) ، وهو المجلس التنفيذي السابع للمنظمة ، برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة وعضوية كل من الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية، وسلطنة عمان.

وفي الجلسة الافتتاحية لأعمال المجلس التنفيذي ألقى معالي الدكتور / محمد سعيد الكندي ، وزير البيئة والمياه بدولة الإمارات العربية المتحدة ، رئيس المجلس التنفيذي الموقر، كلمة أشار فيها الى أهمية هذه الدورة وما قد يتمخض عنها من قرارات يكون لها آثار إيجابية على مسار العمل العربي المشترك، خاصة في المجال الزراعي خلال الفترة القادمة ، وتوجه بالشكر إلى معالي الدكتور سالم اللوزي ، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، على تقريره المقدم للمجلس ، والذي يتضمن موضوعات سيكون لها انعكاسات مؤثرة على القطاع الزراعي في المنطقة العربية حاضراً ومستقبلاً ، وتحتاج إلى تنسيق وتعاون عربي.

وأعتبر معالي الدكتور الكندي أن من الأحداث الهامة التي تهم المسئولين عن القطاعات الزراعية العربية ، هي موافقة القادة العرب خلال قمة الرياض على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ، والتي سيكون لها أثر كبير على

(البقية صفحة 2)

(بقية حدث الشهر) كمستقبل الزراعة العربية على الصعيدين القطري والقومي ، وأكد معاليه أن القطاع الزراعي يعتبر في مقدمة القطاعات التي تحتاج إلى عناية خاصة من الدراسة والتحضير لانضمام الدول العربية إلى الاتحاد الجمركي ، بعد أن تم استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام 2005 ، منوهاً على أن هذا الأمر يلقي بمسؤوليات كبيرة على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حيث يحتاج إلى المزيد من الأنشطة والفعاليات لتحليل وتقييم آثار قيام الاتحاد الجمركي على الزراعة العربية .

كما ألقي معالي الدكتور سالم اللوزي ، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، كلمة ضافية أشار فيها إلى الاهتمام الكبير الذي يحظى به العمل الاقتصادي العربي المشترك في الآونة الأخيرة ، حيث أصبحت قضايا التنمية والتكتل الإقتصادي والاجتماعي محل اهتمام قادتنا العرب في اجتماعات القمة العربية المتتالية ، منذ قمـــة القاهرة عام 2000 ، وصولاً إلى قمة الرياض عام 2007 ، مشيراً في هذا السياق إلى بعض قرارات القمة المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل التجاري العربي البيني في السلع والمنتجات ، والاتحاد الجمركي العربي ، وقواعد المنشأ العامة والتفصيلية، وأخيراً قرارات هذه القمة بالدعوة لعقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ، بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الإستراتيجيات التنموية الشاملة المتفق عليها. كما أشار معاليه إلى أن قرارات القمـة الخاصة بالملف الزراعي، والتي بدأت في تونس عام 2004 ، وتواصلت في الجزائر والخرطوم ، تم تتويجها بقرار الموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ، باعتبارها جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ونوه معاليه إلى ما تضمنه هذا القرار من تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالشروع في تنفيذ الاستراتيجية ، مؤكداً على أنه وفي ظل أهداف الإستراتيجية التي توافرت لها كامل الإرادة السياسية ، فإننا نستشرف انطلاقة نحو تنمية زراعية مستدامة ، مفهومها أعمق ونطاقها أشمل وأفقها أرحب وأهدافها أوضح .

كما تطرق معالي الدكتور اللوزي ، في كلمته ، إلى ما تشهده عدد من الدول العربية من تفاقم في أوضاع تفشي مـرض أنفلونزا الطيور ، مما ينذر بمهددات خطيرة للقطاع الداجني في تلك الدول ، وفي المنطقة العربية ككل ، موضحاً أن المنظمة قد قامت بواجبها لدعم الدول الأعضاء التي تعرضت للإصابة ، ولكن في حدود ما يتاح لها من امكانات وموارد ، واستقطبت العون الفني من مؤسسات وصناديق التمويل لدعم جهود الدول العربية للتصدي والوقاية من المرض الوبائي، وذلك من خلال المشروع الذي قامت بإعداده المنظمة ، ولكن للأسف لم يحظ هذا المشروع حتى الآن بالدعم الكافي . وأشار معاليه إلى أنه يطرح هذه القضية مجدداً على المجلس التنفيذي إزاء تدني مستوى التعاون العربي والإقليمي للتصدي لمخاطر وتهديدات هذه الأمراض والأوبئة بوجه عام ، ولمرض أنفلونزا الطيور على وجه الخصوص.

من جانب آخر ، فقد قدم معالي الدكتور سالم اللوزي ، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقريراً هاماً إلى أعمال هذه الدورة للمجلس التنفيذي، استعرض من خلاله أهم التطورات والمستجدات على الساحتين العربية والدولية ذات الصلة بالتنمية الزراعية العربية، ومن أبرزها قرارات قمة الرياض ، التطورات في إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع والمنتجات الزراعية العربية باعتبارها حجر الزاوية في تنمية التبادل التجاري العربي البيني، أوضاع الإحصاءات السمكية في الدول العربية، مشكلة الفقر في الريف العربي، قضايا سلامة الغذاء، مشكلة المخلفات وتدويرها لتعظيم الاستفادة منها في الدول العربية، قضايا تمويل صغار المزارعين في الدول العربية، تراجع المساعدات التنموية ومعدلات الاستثمار في القطاع الزراعي، إنشاء المجلس العربي للمياه، إضافة إلى تطورات الملف الزراعي في منظمة التجارة العالمية.

كما أشتمل جدول أعمال هذه الدورة للمجلس التنفيذي على مناقشة عدداً من الموضوعات الهامة المتعلقة بالتحضير لقيام الاتحاد الجمركي، دعم إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الجمهورية اللبنانية، مكافحة الجراد الصحراوي في موريتانيا، توعية مجتمع الصيادين ومستهلكي الأسماك من مخاطر الأمراض المشتركة بين الأسماك والإنسان في الوطن العربي، وتأسيس بنك الخرائط الرقمية الزراعية للمنطقة العربية. هذا بالإضافة إلى موضوعات المتابعة وبخاصة الإنجازات التي حققتها المنظمة من خلال تنفيذها لخطة وبرامج عملها فيما بين الدورتين، ونتائج التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي الذي أصدرته المنظمة عام 2006، والحسابات الختامية والمركز المالي للمنظمة لعام 2006.

وأختتم المجلس التنفيذي الموقر دورته الحادية والثلاثين بإصدار عدد من القرارات الداعمة للمنظمة وللعمل العربي المشترك ، حتى تضطلع المنظمة بمهامها خلال الفترة القادمة ، حيث قرر المجلس اعتماد تقرير المدير العام المقدم إلى هذه الدورة ، وتثمين الجهود المبذولة لمتابعة ورصد التطورات والقضايا ذات الأثر على مسارات التنمية الزراعية في الدول الأعضاء.

كما قرر المجلس الموافقة على البرنامج التنفيذي لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين الذي أعدته الإدارة العامة للمنظمة، وتكليفها بعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة للتوجيه والاعتماد، واتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة للشروع في التنفيذ، وتمت الموافقة على إنشاء وحدة مركزية بالمقر الرئيس للمنظمة تقوم بالمهام التنسيقية والتنظيمية ، وبالتحضير والتنفيذ والمتابعة والتقييم، المتعلقة بالأنشطة والفعاليات المضمنة في الاستراتيجية. وبخصوص قيام الإتحاد الجمركي العربي، قرر المجلس التأكيد على أهمية مواصلة الإدارة العامة للمنظمة لجهودها لتقديم الدعم الفني اللازم للدول العربية في مجال إقامة الإتحاد الجمركي العربي وخاصة في القطاع الزراعي، مساهمة منها في التحضير لإقامة الإتحاد الجمركي العربي. كذلك ثمن المجلس التنفيذي جهود الإدارة العامة للمنظمة في متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، وقرارات المجلس التنفيذي للمنظمة المتعلقة بدعم وإعادة تأهيل القطاع الزراعي اللبناني، والتأكيد على ضرورة متابعة الاهتمام بهذا الموضوع الهام.

وفي إطار مكافحة آفة الجراد الصحراوي ، التي اجتاحت عدد من الدول العربية خلال الفترة الماضية ، قرر المجلس التنفيذي الطلب من الإدارة العامة للمنظمة مواصلة جهودها لمتابعة ورصد زحف الجراد الصحراوي والإنذار المبكر بانتشاره في المنطقة العربية، وتوفير المعلومات اللازمة عن تحركاته لكافة الجهات المعنية.

وتأكيداً على اهتمامه بمجال الثروة السمكية ، التي تزخر بها بعض الدول العربية ، قرر المجلس الموافقة على رؤية المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول مقترح إنشاء مجلس عربي للثروة السمكية المقدمة إلى لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ، إضافة إلى تفعيل دور لجنة الأسماك القائمة بالهيكل التنظيمي للمنظمة، وتطوير مهامها وعضويتها بما يخدم المصالح العربية المتعلقة بهذا القطاع الهام. كما تمت الموافقة على تنفيذ مشروع توعية مجتمع الصيادين ومستهلكي الأسماك من مخاطر الأمراض المشتركة بين الأسماك والإنسان.

كما قرر المجلس التنفيذي الموافقة على تنفيذ مشروع تأسيس بنك الخرائط الرقمية الزراعية للمنطقة العربية، والطلب من الإدارة العامة للمنظمة مفاتحة المؤسسات والصناديق الإنمائية للمشاركة في تمويل هذا المشروع.

ومن جانب آخر فقد قرر المجلس التنفيذي تكليف الإدارة العامة للمنظمة بتنسيق المعلومات والمؤشرات والتعاريف الفنية الخاصة بالفقر الريفي، وإنشاء قواعد وشبكات معلومات خاصة به ، وإعداد مذكرة للعرض على الجمعية العمومية القادمة بشأن تخصيص يوم كل عام للحد من الفقر في الريف العربي.

هذا وقد تضمنت قرارات المجلس التنفيذي قبول الدعوة الموجهة من معالي الدكتور محمد سعيد الكندي وزير البيئة والمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، لعقد الدورة (32) للمجلس التنفيذي بمدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 3-4 فبراير (شباط) 2008 .

رئيس المجلس التنفيذي يتوجه بالتهنئة لأعضاء المجلس بمناسبة موافقة القادة العرب على استراتيجية التنمية الزراعية العربية

توجه معالي الدكتور محمد سعيد الكندي ، وزير البيئة والمياه بدولة الإمارات العربية المتحدة ، رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بخالص التهاني الى أعضاء المجلس التنفيذي الموقر ، والى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وذلك بمناسبة موافقة القادة العرب خلال قمة الرياض على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، وكذلك على التوفيق في إعداد هذه الاستراتيجية بالمستوى الذي يرقى بأن تحظى بموافقة كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الجامعة العربية على مستوى القمة ، مؤكداً أن هذا الإنجاز سيكون له أثر كبير على مستقبل الزراعة العربية على الصعيدين القطري والقومي.

كما سجل معالي رئيس المجلس التنفيذي الموقر، نيابة عن أصحاب المعالي أعضاء المجلس التنفيذي، وأصالة عن نفسه ، كل الاحترام والتقدير للموافقة الكريمة للقادة العرب خلال قمة الرياض على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.

وقد جاء ذلك ضمن كلمة معالي رئيس المجلس التنفيذي الموقر ، في افتتاح الدورة الحادية والثلاثين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التي انعقدت بمدينة القاهرة – جمهورية مصر العربية ، خلال يومي 15-2007/5/16 .

من التقارير المقدمة لاجتماعات الدورة (31) للمجلس التنفيذي للمنظمة

استمرارية الآثار التنموية للمشروعات ذات التمويل المشترك ذات التمويل المشترك

1 - مقدمة :

يمتد الوطن العربي على مساحات شاسعة تتميز باختلاف المناخ والبيئة والتنوع في الغطاء النباتي وثروته الحيوانية وتبلغ مساحته 14.06 مليون كيلومتر مربع.

ولقد إهتمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية منذ إنشائها بتنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني على أسس صحيحة، وأعدت المنظمة البرامج والمشروعات التي تساهم في تطوير هذا القطاع. كما قامت المنظمة بتنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تستهدف تحسين أوضاع الأمن الغذائي وبما يحقق زيادة إنتاج وإنتاجية الغذاء .

وبذلت المنظمة جهوداً مكثفة للمحافظة على الثروات الطبيعية والبيئية العربية وتنميتها إدراكاً منها لأهميتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية . وانطلاقاً من أهداف قيام المنظمة والتي تركز على الاهتمام بشئون الزراعة في الدول العربية وتسليط الضوء على برامج الصحة النباتية والحيوانية والآفات والأمراض التي تهددها، وفي إطار مساندة الدول الأعضاء لاستدامة التنمية الزراعية ومكافحة الأوبئة الحيوانية والنباتية ، قامت المنظمة وبالتعاون مع المؤسسات والصناديق التمويلية الإنمائية الإقليمية والدولية بتنفيذ العديد من المشروعات التنموية المشتركة ممثلة في الآتي:

- المشروع الطارئ لمكافحة ذبابة الدودة الحلزونية للعالم القديم في بعض الدول العربية.
- المشروع الإقليمي لزيادة إنتاج الشعير وتحسين فرص استخدامه وتبادله التجاري في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .
- المشروع الإقليمي للمكافحة الحيوية لسوسة النخيل الحمراء وحفارات الساق والجذور باستخدام النيماتودا الممرضة للحشرات وغيرها من وسائل المكافحة الحيوية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي(المرحلتان الأولى والثانية)
- مشروع التنمية الزراعية المتكاملة بدولة فلسطين.
- البرنامج الإقليمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقة العربية.ويشمل هذا البرنامج المشروعات الإقليمية الأربعة التالية :

- المشروع الإقليمي لمكافحة مرض الحمى القلاعية بالدول العربية.
- مشروع الدعم الفني للبرامج الوطنية لمكافحة مرض الإجهاض المعدي في المنطقة العربية.
- المشروع الإقليمي لاستقصاء ورصد ومكافحة مرض حمى الوادي المتصدع .
- المشروع الإقليمي المشترك لاستئصال ذبابة الدودة الحلزونية للعالم القديم من الشرق الأوسط (المرحلة الثانية).

- مشروع دعم المزارعين المتأثرين بالحائط العازل بدولة فلسطين.
- المشروع الإقليمي البحثي للكشف المبكر عن مرض البيوض على النخيل وتطوير تقانات مكافحته.
- مشروع المكافحة الحيوية لحشرة سوسة النخيل وحفارات الساق والجذور بجمهورية مصر العربية.
- مشروع نقل تقانة المكافحة الحيوية كعنصر أساسي في الإدارة المتكاملة للآفات لمكافحة حشرة سوسة النخيل الحمراء في الشرق الأوسط (المرحلة الثالثة).
- المشروع الإقليمي للتوعية المائية في المنطقة العربية.
- مشروع الدعم الفني للبرامج الوطنية لتعزيز القدرات لمجابهة مرض أنفلونزا الطيور في الدول العربية.

استفادت الدول المشمولة بهذه المشروعات من تنفيذ العديد من العناصر والأنشطة ممثلة في توفير الخبرة الفنية ، دعم وإعادة بناء البنى التحتية ، تأمين مستلزمات التشغيل و دعم المختبرات بالمعدات والأجهزة الحديثة، توفير مستلزمات المكافحة والرصد ، تنفيذ برامج للتوعية والإرشاد، تنفيذ عدد من الدراسات والبحوث حول سبل مكافحة تلك الأمراض والآفات، هذا بالإضافة إلى تدريب الكوادر الوطنية العاملة في مجالات التشخيص والمكافحة والحجر النباتي والبيطري والإنذار المبكر. لقد حققت المنظمة نجاحات كبيرة في هذا المجال، مما أدى إلى إكتساب ثقة الدول الأعضاء ومؤسسات وصناديق التمويل ممثلة في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وخلق نموذج للتعاون المثمر بين هذه المؤسسات والمنظمة. هذا وقد بلغت جملة مساهمات مؤسسات التمويل الإنمائية لتنفيذ المشروعات المذكورة المذكورة حوالي 16.5 مليون دولار.

2 - المشروعات التنموية في مجال مكافحة الأوبئة الحيوانية:
تعتبر الصحة الحيوانية إحدى الدعائم الرئيسية التي ترتكز عليها الثروة الحيوانية في المنطقة العربية ، ونتيجة لظهور العديد من الأوبئة وبعض الأمراض الوافدة التي ظهرت حديثاً بعد التوسع في إستيراد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية وانسياب السلع الغذائية بسهولة من مصادر موبوءة بالأمراض . فقد استدعى ذلك تكثيف الجهود والإهتمام بالقضايا المتعلقة بالصحة الحيوانية وسلامة الغذاء. وإدراكاً من المنظمة لخطورة هذه الأمراض الحيوانية العابرة للحدود فقد أولت إهتماماً كبيراً لمعالجة المشاكل التي تواجه تنمية قطاع الثروة الحيوانية، حيث قامت بتنفيذ ستة من المشروعات التنموية في مجال الرصد والاستقصاء والمكافحة للأمراض الحيوانية الأكثر انتشاراً ، وبموازنة إجمالية بلغت 9.3 مليون دولار و تمثل نحو 56.4 % من إجمالي مساهمات مؤسسات التمويل الإنمائية لمشروعات المنظمة .

3 - الآثار التنموية لهذه المشروعات:
يعتبر الأثر التنموي المباشر لهذه المشروعات هو الحفاظ على الثروة الحيوانية بالدول العربية من خلال تنفيذ برامج لاستقصاء ورصد و مكافحة الأمراض الحيوانية، والحد من انتشارها بوضع برامج احترازية للوقاية منها والسيطرة عليها ،الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم وإنتاج القطيع و انعكاس هذه الزيادة على رفع مستوى الأمن الغذائي للمواطن العربي.
وقد تم تحقيق هذا الأثر من خلال عدد من الآثار التنموية الفرعية، التي يمكن تحديدها فيما يلي:
- دعم وتعزيز المختبرات التشخيصية الوطنية بالأجهزة المعملية المتقدمة والمستلزمات التشخيصية اللازمة لتأسيس مختبرات وطنية متطورة قادرة على التشخيص بالطرق الحديثة ومواكبة للتقدم العلمي في هذا المجال.
- تنمية القدرات ورفع المهارات التطبيقية والعملية لكافة الكوادر العاملة في مجالات التشخيص باستخدام التقانات الحديثة ووسائل المكافحة للأمراض الحيوانية، من خلال تنفيذ العديد من الدورات التدريبية الإقليمية والمحلية .
- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الباحثين العرب وتطوير التنسيق بين المؤسسات البحثية المتخصصة ودعم البحوث العلمية في مجالات الأمراض الحيوانية، بتنفيذ العديد من الدراسات والمسوحات الاستقصائية لمعرفة وبائية وتحديد مسببات هذه الأمراض بالدول المستفيدة.
- وضع برامج فعالة وملائمة لتوعية المربين، عن طريق تنفيذ العديد من برامج التوعية والإرشاد متمثلة في إعداد النشرات وملصقات ومطويات وأشرطة وثائقية، بالإضافة إلى زيادة كفاءة وفعالية المرشدين البيطريين وتنظيم الجهاز الإرشادي لمعالجة مشاكل المربين.
- تأسيس نظام معلومات إقليمي يلبي طلب صانعي القرار وبما يمكنهم من درء المخاطر التي تهدد الثروة الحيوانية، ويعتمد هذا النظام على التعاون الفعال بين الدول الأعضا مدروسة ومبنية على أساس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة الأخرى كالاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتأسيس نظام للإنذار المبكر.
أولاً : دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية :
تتضمن استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025) المعتمدة في قمة الرياض (2007) برنامجاً فرعياً لتنسيق سياسات مكافحة الأمراض والأوبئة, ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة مكونات تنموية تختص بما يلي :
- المكون الأول : تنسيق السياسات العربية لمكافحة الأمراض والأوبئة العابرة للحدود, وتوحيد التشريعات المحددة للإجراءات والضوابط والإلتزامات القطرية, لمنع إنتشار الأمراض والأوبئة النباتية والحيوانية التي تنتقل عن طريق التجارة الرسمية أو غير الرسمية عند الحدود, أو عبور الحيوانات الرعوية المترحلة أو الحيوانات البرية أو الجراد الصحراوي, والعمل على إتساق التشريعات مع الإتفاقيات الدولية مثل الإتفاقية الدولية لوقاية النباتات والصحة والصحة النباتية (SPS).
- المكون الثاني : تنسيق تشريعات وإجراءات الحجر الزراعي والبيطري.
- المكون الثالث: تنسيق التشريعات المتعلقة بسلامة الغذاء والصحة النباتية.

ثانياً : دور الدول المستفيدة:
- قيام الدول المستفيدة بإعداد برامج وحملات وطنية موجهة لخدمة هذا الغرض عند الحاجة, وبحيث يتم التركيز في هذه البرامج على الإرشاد والتوعية للمربين والتجار والجمهور بشكل عام بالأمراض النباتية والحيوانية المؤثرة على صحة الحيوان والإنسان.

- إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للكوادر العاملة وبالتنسيق مع المنظمة وغيرها من الجهات المعنية للإستفادة من الخبرات الفنية, ويمكن للدول الاستفادة من مخصصات التدريب القطري للمنظمة المشار إليه فيما سبق, وأيضاً من برامج التدريب المتخصص التي تتيحها هذه الجهات.
- دعم جهود المنظمة للإستفادة من المعونات الفنية والمنح التي تخصصها المؤسسات الإنمائية العربية والإقليمية والدولية بحسب خصوصية الحالة في كل دولة.
- إصدار أو تفعيل القوانين والتشريعات التنظيمية المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية, والتشدد في تطبيق إجراءات الحجر البيطري من خلال النقاط الحدودية على المستويين المحلي والإقليمي.
- إتاحة انسياب المعلومات اللازمة لقواعد المعلومات والشبكات المتخصصة التي يتم إنشاؤها في المنظمة لهذا الغرض.

ثالثاً : دور المؤسسات وصناديق التمويل الإنمائية:

قامت المنظمة وبالتعاون مع المؤسسات والصناديق التمويلية الإنمائية الإقليمية والدولية، بتنفيذ العديد من المشروعات التنموية المشتركة وخلق نموذج للتعاون المثمر معها واكتساب ثقتها. ويمكن لهذه المؤسسات إعادة النظر في استكمال المشروعات وفقاً لنتائج التقييم, والمساهمة في تمويل مراحل تالية من هذه المشروعات لتعظيم الأثر التنموي لها بالقطاع.

رابعاً : دور الدول ذات التجارب والخبرات والإمكانيات:

إعداد وتنفيذ برامج متخصصة مشتركة بين الدول المعنية والدول ذات التجارب والخبرات لتعظيم الفائدة من نتائج المشروعات التنموية المنتهية, تتضمن تنظيم عقد لقاءات للخبراء وورش عمل وزيارات إطلاعية, وإعداد وثائق مشروعات للتمويل الخارجي.

الاستفادة من الخبرات الفنية والتجهيزات المعملية والبحوث الجارية بالدول ذات الإمكانات لتدعيم البرامج الوطنية للدول المنفذ بها المشروعات, ويمكن الاستفادة من الإستشارات والمعونات الفنية والزيارات الإطلاعية المدرجة في الخطط السنوية للمنظمة, التي تقدم للدول بناءً على طلبها.

خامساً : دور مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص :

تلعب مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص دوراً هاماً في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية وتوفير السلع والمنتجات الزراعية. ولقد أصبح المجال مفتوحاً للقطاع الخاص لتقديم كافة أنواع الخدمات المساندة في العمليات الإنتاجية والتسويقية والتجارية للمنتجات الزراعية وعلى أسس اقتصادية. ومن الخدمات المساندة التي يساهم فيها القطاع الخاص العربي بتقديمها وتوفيرها للمزارعين, وبدرجات متفاوتة من دولة لأخرى, الخدمات الإرشادية والتسويقية، والخدمات الوقائية، وخدمات البحث والتطوير ، والدراسات والتدريب والخدمات البيطرية والحجر البيطري وغيرها من الخدمات الأخرى, ويمكن الاستفادة منها على النحو التالي:

سادساً : دور المنظمات الإقليمية والدولية النظيرة أو المعنية بالقطاع :

يتمثل الدور الرئيسي لهذه المنظمات بإستمرارها في التعاون مع الدول المعنية لدعم برامجها الوطنية. ومن ناحية أخرى, تفعيل مشاركتها في المشروعات مع السعي بالتعاون مع المنظمة والدول لاستقطاب التمويل المطلوب لإستمرار العمل في هذه المشروعات, بما يعزز مسارات وأهداف التعاون الإقليمي لدرء مخاطر هذه الأمراض.

5-2 : تقييم المشروعات المنفذة والإستفادة من نتائج التقييم :

تدرج المنظمة في جميع المشروعات التنموية ذات التمويل المشترك مكون رئيسي للتقييم في نهاية فترة تنفيذ المشروع، ويتم ذلك عن طريق جهة محايدة تقوم بالإطلاع على الإنجازات والنتائج التي تحققت في فترة عمل المشروع وتقييمها، وتسليط الضوء على الايجابيات والسلبيات لفائدة الجهات المعنية بالمشروع من أجل مزيد من تطوير الأداء في المستقبل . وإتساقاً مع هذا التوجه يمكن الاستفادة من النتائج الرئيسية لهذه المشروعات وتوصيات فريق التقييم في إعداد وثيقة لتمديد المشروع لمرحلة جديدة وفقاً لمقتضيات كل حالة من المشروعات المنتهية, وبما يحقق استمرارية الآثار التنموية لهذه المشروعات.

5-3 : التنسيق الإقليمي والتنظيمي المؤسسي المطلوب للمنهجية:

تحتاج المنهجية المقترحة إلى آلية للتنسيق بين الأطراف المعنية تعنى بتعزيز التعاون والتكامل والتنسيق في الأدوار على المستويين الوطني والإقليمي, وذلك فيما بين الأجهزة والبرامج الوطنية العاملة في هذا المجال والمعنية بقطاع الثروة الحيوانية في الدول الأعضاء من جهة، وبين هذه الدول وبرامج ومشروعات المنظمة والمنظمات الإقليمية والدولية النظيرة من جهة أخرى.

إعـــلان

جائزة المنظمة
للإبداع العلمي في المجال الزراعي
لعام 2006
في مجال
البحوث والدراسات الاقتصادية في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي قطرياً أو عربياً

تعلن المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن جائزتها للإبداع العلمي في المجال الزراعي، والتي تمنحها منذ عام 1997 في إطار برنامجها السنوي لتشجيع البحوث الزراعية الأصيلة والمبتكرة، والتي لها الريادة العلمية في المجال الذي تعالجه، بما تضيفه من معرفة فكرية متميزة ذات طبيعة تطبيقية. ولقد خصصت هذه الجائزة لعام 2007 **"للبحوث والدراسات الاقتصادية في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي قطرياً أو عربياً"**

الجـوائز:

1 - تمنح الجوائز للبحوث الثلاثة الفائزة مرتبة وفقاً لنتائج التقييم، وتبلغ القيمة المالية للجوائز الثلاث اثنين وعشرين ألف دولار أمريكي موزعة على النحو التالي:

- **الجائزة الأولى وقيمتها عشرة آلاف دولار.**
- **الجائزة الثانية وقيمتها سبعة آلاف دولار.**
- **الجائزة الثالثة وقيمتها خمسة آلاف دولار.**

2 - تمنح الجائزة للبحث الفائز مهما كان عدد الباحثين المشتركين فيه، وتوزع الجائزة بينهم بالتساوي.

شـروط التقـديم:

1 - أن يكون البحث المقدم لنيل الجائزة منشوراً أو مقبولاً للنشر في إحدى المجلات العلمية المتخصصة المحكمة (ترفق وثيقة القبول)، وتقبل البحوث الناتجة عن مشروعات تنموية، أو البحوث الممولة.

2 - أن يكون البحث لم يمض على إنجازه أكثر من خمس سنوات (عام 2002 وما بعده

3 - أن يكون الباحث أو الباحثون المتقدمون لنيل الجائزة من مواطني الدول العربية، ويسمح بمشاركة باحثين أجانب مع الباحثين العرب ضمن فريق البحث، دون استحقاقهم جوائز مالية والمخصصة لتشجيع الباحثين العرب.

4 - في حالة وجود تمويل خارجي أو وطني للبحث يذكر مصدر التمويل وقيمته.

5 - ألا يكون البحث قد تم أو سيتم الحصول به على درجة علمية.

6 - ألا يكون البحث قد سبق له الفوز بإحدى جوائز المنظمة.

إجـراءات التقـديم:

أ - يتم التقديم للجائزة على النحو التالي :

يتقدم البون .

ب - ترسل ثلاث نسخ (أصلية) من البحث مطبوعة على الحاسب الآلي. ويرفق مع البحث أسطوانة مدمجة (CD) عليها البحث والملخصات العربية والإنجليزية أو الفرنسية.

ج - يرفق بكل بحث ملخص وافٍ باللغة العربية (3-5 صفحات)، يشتمل بشكل واضح على تاريخ إنجاز البحث، أهمية موضوع البحث، أهداف البحث، الطريقة البحثية ، نتائج البحث ، الأهمية التطبيقية للبحث في التنمية الزراعية والمراجع المستخدمة.

د - ترفق السيرة الذاتية باللغة العربية متضمنة الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، الوظيفة، التاريخ العلمي والأنشطة البحثية والعلمية التي قام بها الباحث أوجميع الباحثين المشاركين. وبالنسبة للمؤسسات والشركات ترفق البيانات التعريفية الخاصة بها، وإنجازاتها العلمية والبحثية.

مـوعد التقـديم:

31 أكتوبر (تشرين أول) 2007 .

مـلاحظات:

- تمنح المؤسسات التي أجريت فيها البحوث الفائزة شهادات تقدير من المنظمة العربية للتنمية الزراعية للبحوث الثلاثة الفائزة بها، تقديراً لها على توفير الظروف الملائمة للبحث والباحثين.
- يتم دعوة الباحثين الفائزين بالجوائز الثلاث إلى مكان إنعقاد الدورة (30) للجمعية العمومية للمنظمة في أبريل/ نيسان 2008 لتكريمهم وتسليم الجوائز . وفي حالة مشاركة عدد من الباحثين في البحوث الفائزة، يدعى ممثلاً عنهم، وتتحمل المنظمة تكاليف السفر والإقامة للمدعوين.
- تعطى فرصة للباحثين الفائزين لإلقاء محاضرة حول موضوع البحث الفائز إلى الجمعية العمومية للمنظمة أو إلى المجتمع العلمي العربي خلال فعاليات المؤتمرات أو الندوات واللقاءات المخصصة التي تعقدها المنظمة.

أ- ترسل البحوث والوثائق المطلوبة للتقدم لنيل الجائزة بالبريد السريع على العنوان التالي:

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
ص. ب: 474 رمز بريدي 11111 الخرطوم – جمهورية السودان
تلفونات: 472176-472183 (249-183)
فاكس: 471050-471402 (249-183)
بريد إلكتروني: info@aoad.org

ISSN 1811 - 5047